

قسم الدراسات العليا

الخطة الدراسية لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون

مواصفات البرنامج

- أهداف ومخرجات برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون

الأهداف	المخرجات	الحقول الخمسة لمخرجات التعلم في المنظومة الوطنية للمؤهلات	كفاءات منظومة المؤهلات للمستوى التاسع
1- ابتكار حلول عملية للمسائل القانونية المستحدثة.	1- يستنبط الحلول القانونية للمسائل والمشكلات القانونية المتعلقة بمجال تخصصه.	2- المهارات 3- الاستقلالية والمسؤولية	- مهارات متقدمة في إيجاد الحلول المبتكرة للمشاكل البحثية - التصرف بمسؤولية وإبداع واستقلالية ونزاهة علمية
2- دراسة الأنظمة القانونية المختلفة.	2- يقارن بين الأنظمة القانونية المختلفة.	1- المعرفة 2- المهارات	- معرفة جديدة مبتكرة من خلال البحث والتطوير في مجال معرفي معمق - مهارات متقدمة في إيجاد الحلول المبتكرة للمشاكل البحثية
3- القدرة على اتخاذ القرارات الملائمة لحل المشكلات القانونية المتعلقة بمجال تخصصه.	3- يحلل النصوص القانونية والاحكام القضائية والآراء الفقهية ذات العلاقة.	3- الاستقلالية والمسؤولية 4- الدور في السياق	- التصرف بمسؤولية وإبداع واستقلالية ونزاهة علمية - القدرة على إنشاء وإدارة العمليات العلمية المعقدة
4- التواصل الفعال مع فرق العمل وتعزيز روح القيادة.	4- يقود فريق عمل لتقديم حلول للمسائل القانونية المتعلقة بمجال تخصصه.	4- الدور في السياق 5- تطوير الذات	- القدرة على إنشاء وإدارة العمليات العلمية المعقدة - القدرة على التحليل والنقد العلمي بصورة متقدمة في مجال متخصص
5- المام الطالب بمهارات البحث العلمي المتخصصة في الدراسات القانونية	5- يعد بحوثا علمية في مجال دراسته طبقاً لأصول البحث العلمي. 6- يكتب رسالة علمية بأحد الموضوعات القانونية المستحدثة في مجال تخصصه	3- الاستقلالية والمسؤولية 4- الدور في السياق 5- تطوير الذات	- التصرف بمسؤولية وإبداع واستقلالية ونزاهة علمية - القدرة على إنشاء وإدارة العمليات العلمية المعقدة - القدرة على التحليل والنقد العلمي بصورة متقدمة في مجال متخصص

- متطلبات التخرج:

يُشترط لحصول الطلبة على دكتوراه الفلسفة في القانون، تحقيقهم المتطلبات الآتية:

- 1- اجتياز جميع الساعات المعتمدة للبرنامج وعددها (54) ساعة معتمدة.
- 2- حصولهم عند إنهاء دراستهم على معدل تراكمي أقله (3) من (4) نقطة.
- 3- قضاء الحد الأدنى للبقاء في البرنامج المقدر بـ (3) سنوات، وتعادل (6) فصول دراسية اعتيادية، وعدم تجاوز الحد الأقصى للبقاء في البرنامج المقدر بـ (6) سنوات، وتعادل (12) فصلا دراسيا اعتياديا.

- مكونات برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون:

المجموع	اختيارية	إجبارية	دكتوراه الفلسفة في القانون
24	12	12	المساقات الدراسية
30	-	30	الرسالة العلمية (الأطروحة)
54	12	42	مجموع الساعات المعتمدة

- قائمة المساقات الدراسية:

أ - متطلبات مساقات البرنامج الإلزامية

رقم المساق	اسم المساق	متطلب سابق	ساعات معتمدة	موعد طرح المساق	المستوى	الفصل
6220206	مناهج البحث القانوني	-	3	الأول	الأول	
6320514	القانون المقارن والنظم القانونية المعاصرة	-	3	الأول	الأول	
6230207	دراسات قانونية باللغة الانجليزية	-	3	الأول	الثاني	
6310520	فلسفة القانون	-	3	الأول	الثاني	
	مجموع الساعات المعتمدة		12			

ب- متطلبات مساقات البرنامج الاختيارية (سلة القانون الخاص) (يختار الطلبة 12 ساعات معتمدة)

رقم المساق	اسم المساق	متطلب سابق	ساعات معتمدة	موعد طرح المساق	المستوى	الفصل
6110101	قانون المعاملات المدنية	-	3	الأول	الأول	
6110202	قانون المعاملات التجارية	-	3	الأول	الأول	
6110308	القانون الدولي الخاص	-	3	الأول	الأول	
6210309	قانون الإجراءات المدنية	-	3	الأول	الثاني	
6220410	قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية	-	3	الأول	الثاني	
6220311	قانون العمل والتشريعات الاجتماعية	-	3	الأول	الثاني	
6320615	قانون التحكيم E	-	3	الثاني	الأول	
6320512	قانون الشركات والافلاس	-	3	الثاني	الأول	
6310513	العمليات المصرفية E	-	3	الثاني	الأول	
	مجموع الساعات المعتمدة		12			

ج- متطلبات مساقات البرنامج الاختيارية (سلة القانون العام) (يختار الطلبة 12 ساعات معتمدة)

رقم المساق	اسم المساق	متطلب سابق	ساعات معتمدة	موعد طرح المساق	المستوى	الفصل
6110903	القانون الإداري	-	3	الأول	الأول	
6110315	التشريعات المالية والاقتصادية	-	3	الأول	الأول	
6210316	القانون الدستوري والنظم السياسية	-	3	الأول	الأول	
6210104	قانون العقوبات	-	3	الأول	الثاني	
6220105	القانون الدولي العام E	-	3	الأول	الثاني	
6220417	القانون الدولي الإنساني E	-	3	الأول	الثاني	
6220318	التشريعات الضريبية	-	3	الثاني	الأول	

الأول	الثاني	3	-	الجرائم المستحدثة	6320519
الأول	الثاني	3	-	قانون الإجراءات الجزائية	6320521
		12		مجموع الساعات المعتمدة	

24	مجموع الساعات المعتمدة للمسابقات الدراسية
----	---

7- الرسالة العلمية (الأطروحة):

أ - متطلبات مسابقات البرنامج الإلجبارية

رقم المساق	اسم المساق	متطلب سابق	ساعات معتمدة	مؤعد طرح المساق	المساق
الفصل	المستوى				
6410121	تسجيل الرسالة العلمية (الأطروحة)	إنجاز دراسة 21 ساعة معتمدة في أقل تقدير من ساعات المسابقات بمعدل تراكمي أقله (3) من (4) + اجتياز امتحان الكفاية المعرفية في مسار القانون الخاص أو القانون العام لمستوى الدكتوراه بتقدير أقله (3) من (4)	0	الثاني	الأول
	مناقشة الرسالة العلمية (الأطروحة)	إنجاز دراسة 24 ساعة معتمدة المخصصة لساعات المسابقات بمعدل تراكمي أقله (3) من (4) + نشر بحثين محكمين في مجلات علمية محكمة أحدهما في مجلة مصنفة ضمن الفئة (أ) + قضاء الحد الأدنى للبقاء في الرسالة المقدر بـ (4) فصول دراسية، وعدم تجاوز الحد الأقصى للبقاء في البرنامج المقدر بـ (12) فصلا دراسيا اعتياديا.	30	الثالث	الثاني
		مجموع الساعات المعتمدة	30		

54	مجموع الساعات المعتمدة للبرنامج
----	---------------------------------

8- متطلبات القبول في البرنامج:

يشترط لقبول الطلبة في دكتوراه الفلسفة في القانون الآتي:

- 1- حصولهم على ماجستير في القانون بكافة فروعها وبتقدير لا يقل عن جيد جدا (3 نقاط من 4) أو ما يعادلها، شريطة أن يكون الطالب حاصلاً على درجة البكالوريوس في القانون بتقدير جيد من جامعة معترف بهما من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- حصولهم على البكالوريوس في القانون بجميع فروعها، وبتقدير أقله (جيد)، بما يعادل (2) نقطة من (4)، ويجوز قبول الطلبة الحاصلين على بكالوريوس بتخصصات أخرى، بالتقدير نفسه،

شريطة أن تكون دراستهم في ماجستير القانون مبنية على دراسة استدرائية لمساقات قانونية من مرحلة البكالوريوس أقلها (54) ساعة معتمدة في التخصص، وذلك بعد خضوعهم لامتحان الكفاية المعرفية في القانون لمستوى البكالوريوس ونليهم عليه تقديرا أقله (جيد)، بما يعادل (70%).

3- اجتيازهم امتحان الـ (T O E F L) بدرجة أقلها (450)، أو الـ (I E L T S) بدرجة أقلها (5)، بشرط أن تكون وثيقة الإجتياز سارية المفعول وقت تقديمها.

4- يعفى من شرط اجتياز امتحان اللغة الإنكليزية المتقدم، الطلبة الناطقون باللغة الإنجليزية الذين درسوا البكالوريوس أو الماجستير باللغة الإنجليزية في دولة تكون اللغة الإنجليزية فيها هي اللغة الرسمية.

5- كما يعفى من امتحان اللغة الإنكليزية المتقدم الطلبة الذين درسوا برنامج الماجستير في القانون، وبرنامج البكالوريوس في القانون، أو أحدهما، باللغة الإنكليزية وقدموا ما يثبت ذلك.

6. تقديمهم خطابي تزكية من أستاذين سبق لهما تدريسه في مرحلة الماجستير.

7- نسخة عن السيرة الذاتية للطلبة المتقدمين للتسجيل بالبرنامج.

8- خطاب عدم ممانعة من الجهات المسؤولة عن الخدمة الوطنية للطلبة المواطنين الذكور.

9- صورة عن بطاقة أصحاب بالهمم، في حالة كان الطالب المتقدم من أصحاب الهمم.

10- إرفاق خطاب لا مانع من الالتحاق بالبرنامج من جهة العمل إن كان الطالب المتقدم موظفا.

- وصف المساقات الدراسية:

أ- المساقات الإلبارية

اسم المساق	مناهج البحث القانوني
رقم المساق	6220206
يحتوي هذا المساق على المفردات التالية: قواعد وأصول إعداد البحوث العلمية القانونية، ومناهج البحث القانوني ووظائفه وأهدافه، وتقنيات البحث القانوني، وكتابة البحث القانوني من الناحية العملية، والاستراتيجية اللازمة لتحقيقه، والأصول التي يجب مراعاتها في كتابته من حيث الشكل والموضوع، واستخلاص النتائج وعرض التوصيات. كما يتضمن المساق بطبيعة الحال تدريب الطالب على كيفية استخدام المصادر والمراجع، وكذا الرجوع إلى أهم المواقع القانونية على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) لاستخلاص المعلومات منها. بالإضافة إلى متابعة التطبيق العملي.	
اسم المساق	القانون المقارن والنظم القانونية المعاصرة
رقم المساق	6320514

يتناول هذا المساق موضوع القانون المقارن وعلاقته بالأنظمة القانونية المعاصرة، ويحتوي على دراسة معمقة في المفردات التالية:

من جهة أولى: المفاهيم:

- مفهوم القانون المقارن، أي تعريفه، وضبط صورته، وتحديد طبيعته وأهميته.
- الطرق والمناهج المعتمدة في دراسة القانون المقارن، وخاصة مقومات هذه الطرق والمناهج ومختلف التطورات التي عرفتتها، وكذلك جميع مراحل البحث المقارن المعتمدة.
- مفهوم النظام القانوني المعاصر: تعريفه، وتصنيف الأنظمة القانونية.
- ربط القانون المقارن بغايات الأنظمة القانونية المعاصرة.

ومن جهة ثانية: التجارب: وهي أربع:

- التجربة الأولى: النظم القانونية المعتمدة على السوابق القضائية، وخاصة:
 - النظام القانوني الإنجليزي
 - النظام القانوني الأمريكي
- التجربة الثانية: النظم القانونية المعتمدة على النص التشريعي، وخاصة:
 - النظام القانوني الفرنسي
 - النظام القانوني الألماني
- التجربة الثالثة: النظام القانوني الإسلامي:
 - خصائصه
 - إشكالية تدوينه
- التجربة الرابعة: الأنظمة القانونية العربية:
 - المرجعية
 - المضمون
 - المخاطر

اسم المساق	دراسات قانونية باللغة الانجليزية
رقم المساق	6230207
يتناول المساق دراسة موضوعات قانونية مختلفة من تخصصي القانون العام والقانون الخاص باللغة الإنكليزية، على أن تشمل على تخصصات دقيقة مختارة من فرعي القانون العام والقانون الخاص، مع ساعات بحثية يطلب من الطلبة فيها إعداد بحوث منهجية معمقة تبني على قراءات في أهم المراجع القانونية باللغة الإنكليزية.	
اسم المساق	فلسفة القانون
رقم المساق	6310520
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهاج العام: يشمل هذا المساق دراسة الموضوعات التي تتعلق بفلسفة القانون، ابتداءً من بيان معنى الفلسفة ومعنى فلسفة القانون، وعلاقة فلسفة القانون بتاريخ القانون، وبيان مراحل تطور مفهوم القانون واهدافه ووظائفه وعلاقته بالعلوم الأخرى، تفسير القانون، علاقة الفلسفة الإسلامية بفلسفة القانون، فلسفة القانون والقواعد الفقهية، مصادر القاعدة القانونية وتفسيرها، الفلسفة التشريعية في قوانين دولة الامارات العربية المتحدة، القانون الطبيعي، قواعد العدالة والانصاف، وفكرة النظام العام والآداب العامة.</p> <p>المنهاج الخاص: بعد ان يسلمت مدرس المساق الضوء على مواضيع المنهاج العام، يختار أحد مواضيع المنهاج العام ويبدأ في التوسع فيه، مثل تأثر قوانين دولة الامارات العربية المتحدة بالشرعية الإسلامية وبالقانون الطبيعي، وتقنين اهم القواعد الفقهية للاستعانة بها في تفسير النص القانوني</p>	

ب- المساقات الاختيارية سلة (القانون الخاص):

اسم المساق	قانون المعاملات المدنية
------------	-------------------------

رقم المساق	6110101
<p>المنهاج العام: يشمل هذا المساق دراسة بعض الموضوعات المهمة التي تتعلق فلسفة بالحقوق الشخصية والحقوق العينية والحقوق الذهنية، ودور الإرادة في نطاق الحقوق الشخصية، والتنظيم القانوني لهذا الدور من خلال المصادر الإرادية للالتزام، ومقومات المصادر غير الإرادية للالتزام، الفعل الضار والكسب دون سبب، وفلسفة المسؤولية المدنية الموضوعية، دور الإرادة في انتهاء الالتزام، وسائل الدائن لحماية حقه، ومراقبة الذمة المالية للمدين. الحقوق العينية، فلسفة تنظيم الملكية في قانون المعاملات المدنية فلسفة الرهن بنوعيه التأميني والحيازي.</p> <p>المنهاج الخاص: يتضمن المناهج الخاص لهذا المساق، دراسة معمقة لواحد أو أكثر من موضوعات قانون المعاملات المدنية، ويخضع اختيار الموضوع لأستاذ المساق، مثل: نماذج من العقود المستحدثة، أو المسؤولية المهنية.</p>	
اسم المساق	قانون المعاملات التجارية
رقم المساق	6110202
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: يعني هذا المساق بدراسة التشريعات التجارية والإقتصادية وكذلك التشريعات المتعلقة بالإستثمار وأثر هذه التشريعات على التنمية والإستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص على أن تطرح من خلال الحلقات النقاشية التفاعلية، وعرض افكار الطلبة ومناقشتها بهدف اثراء الافكار النقدية والتحليلية في مجال القانون التجاري.</p> <p>المنهج الخاص: الدراسة مع التعمق في أحد أو أكثر من المسائل التالية:</p> <p>1- التنظيم القانوني للعمليات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن 1- الحماية القانونية للإستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات 2- الترخيص باستعمال العلامة التجارية 3- التنظيم القانوني للأسماء التجارية</p> <p>ويتم تناول هذا المساق من خلال الإطلاع على الجانب النظري والتطبيقي، وإعداد أبحاث وتقارير عمل لمناقشتها والتعقيب عليها لإثراء الفكرة التحليلية في القانون، وبذات الوقت إجراء حلقات النقاش التفاعلية للموضوعات المطروحة للوصول إلى نتائج وتوصيات يتم تقديمها للجهات ذات العلاقة والإختصاص.</p>	
اسم المساق	القانون الدولي الخاص
رقم المساق	6110308
<p>يتناول هذا المساق دراسة معمقة في القانون الدولي الخاص حيث يتناول دراسة أحد الموضوعات الآتية:</p> <p>القانون الواجب التطبيق على العقود المستحدثة كالعقود الذكية ودور تنازع القوانين في مجال الذكاء الاصطناعي وما يتفرع عنه، القواعد الموضوعية ، نظرية تنازع القوانين في الفقه الإسلامي، القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي بالعلاقات التي تتم عبر الانترنت، وكذلك القانون الواجب التطبيق في عقود التجارة الدولية والاستثمارات الدولية ودور القواعد الموضوعية ، القانون الواجب التطبيق علي المنازعات الرياضية. والقانون المطبق على منازعات الاحوال الشخصية، واخيرا الجنسية ومركز الاجانب ونداخلهما مع مشكلة تنازع القوانين والاختصاص القضائي.</p>	
اسم المساق	قانون الإجراءات المدنية
رقم المساق	6210309
<p>يتناول المساق دراسة عدد من الموضوعات ويراعى التركيز قدر الإمكان على الجوانب الجديدة في قانون الإجراءات المدنية. وذلك على النحو التالي:</p> <p>أولاً: المنهاج العام: يتضمن التعريف بقانون الإجراءات المدنية، وموضوعاته ونطاق تطبيقه وعلاقته بغيره من القوانين الإجرائية الأخرى وبيان القواعد المتعلقة بأسس التقاضي والمحاکمات العادلة، وتحديد قواعد الولاية والاختصاص القضائي، ونظرية الخصومة وعوارضها والدفع القانونية المتعلقة بها، مع بيان ما يتعلق بالأحكام والأوامر وكيفية إصدارها وطرق الطعن فيها، قواعد التنفيذ الجبري وإجراءاته ومنازعاته.</p> <p>ثانياً: المنهاج الخاص: يتضمن دراسة لموضوع أو أكثر من موضوعات المنهج العام بشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً</p>	

<p>وشمولاً لكافة جوانبه مع مراعاة أن يكون متماسياً مع كافة التطورات التشريعية والفقهية والقضائية في الجوانب الإجرائية المختلفة بما يعود بالفائدة على الفكر القانوني الإيجابي ويساهم في تطويره وإثرائه من ناحية ويؤثر بإيجابية في تطوير المجتمع القانوني والقضائي على كافة الأطر والأصعدة من ناحية أخرى.</p>	
اسم المساق	قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية
رقم المساق	6220410
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: يتناول المساق دراسة المبادئ العامة في الإثبات في الدعاوى المدنية والتجارية، ووسائل الإثبات المباشرة وغير المباشرة، ويتم دراسة الأدلة الكتابية (الأسناد الرسمية، والأسناد العادية)، وكذلك دراسة شهادة الشهود، والمعابنة والخبرة. أما الوسائل غير المباشرة للإثبات فيتعرف الطالب من خلالها على القرائن القانونية والقضائية، وعلى الإقرار القضائي وغير القضائي، وعلى اليمين الحاسمة والمتممة. وفي ختام وسائل الإثبات سيتم دراسة الوسائل الإلكترونية في الإثبات.</p> <p>المنهج الخاص: يتناول دراسة تفصيلية للقواعد الخاصة بمحل الإثبات أو عبء الإثبات أو دراسة الأحكام المتعلقة بإحدى وسائل الإثبات المنصوص عليها قانوناً، ودراسة وسائل الإثبات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحجيتها في الإثبات</p>	
اسم المساق	قانون العمل والتشريعات الاجتماعية
رقم المساق	6220311
<p>يتناول هذا المساق:</p> <p>المنهج العام: شرح أحكام قانون العمل الإماراتي، حيث تناول المشرع تنظيم علاقات العمل بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021م بشأن تنظيم علاقات العمل، والرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2022م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021م بشأن تنظيم علاقات العمل، والرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2023م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021م بشأن تنظيم علاقات العمل، ولائحته التنفيذية الصادرة عن مجلس الوزراء بقرار رقم (1) لسنة 2022م، والقرارات الصادرة تنفيذاً له، ونبين دراسة أحكامه وفقاً لأحدث التعديلات التي طرأت، وما تعلق به من قرارات وزير الموارد البشرية والتوطين، كالقرار الوزاري رقم 42 لسنة 2022 بشأن حماية الأجور، والقرار الوزاري رقم (48) لسنة 2022 بشأن تنظيم اجراءات تفتيش العمل، والقرار الوزاري رقم (27) لسنة 2022 بشأن دليل إجراءات إجراءات تفتيش العمل، وقرار مجلس الوزراء رقم (46) لسنة 2022 بإنشاء لجنة منازعات العمل الجماعية. والقرار الوزاري رقم (787) لسنة 2017م في شأن تنظيم العمل عن بعد، وسنشير إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة.</p> <p>المنهج الخاص: يتضمن دراسة معمقة لموضوع أو أكثر من موضوعات قانون العمل مثل : عقد العمل عن بعد، الحماية القانونية لعمال الخدمة المساعدة، تسوية منازعات العمل الجماعية.</p>	
اسم المساق	قانون الشركات والإفلاس
رقم المساق	6320512
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: يتناول الإطار العام لهذا المساق دراسة موضوعات حديثة في مجالي الشركات والإفلاس على المستوى الوطني والإقليمي، كدراسة نظرية عقد الشركة وأثرها في تعزيز التنمية والاستثمار والتركيز بشكل عام على الشركات وتطويرها وأحكامها وأنواعها وتصنيفاتها وآليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس .</p> <p>المنهج الخاص: الدراسة مع التعمق في أحد أو أكثر من المسائل التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- التنظيم القانوني للرقابة على أعمال مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة 1- النظام القانوني لتحويل الشركات 2- اندماج الشركات 3- آليات وقاية المشروعات التجارية من الإفلاس (إعادة الهيكلة) 4- الصلح الوافي من الإفلاس <p>ويتم تناول هذا المساق من خلال الإطلاع على الجانب النظري والتطبيقي، وإعداد أبحاث وتقارير عمل</p>	

لمناقشتها والتعقيب عليها لإثراء الفكرة التحليلية في القانون، وبذات الوقت إجراء حلقات النقاش التفاعلية للموضوعات المطروحة في مجالى الشركات والإفلاس للوصول إلى نتائج وتوصيات يتم تقديمها للجهات المعنية.	
اسم المساق	العمليات المصرفية E
رقم المساق	6310513
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: يعنى هذا المساق بدراسة العمليات المصرفية ودورها في عمليات الإئتمان المصرفي وأثر ذلك في التنمية الإقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص والتطبيقات العملية لها كما يعنى هذا المساق بدراسة التشريعات ذات الصلة بالبنوك والرقابة على أعمال البنوك.</p> <p>المنهج الخاص: الدراسة مع التعمق في أحد أو أكثر من المسائل التالية:</p> <p>1- الإعتماد المستندي (التنظيم القانوني، القواعد والأعراف الدولية التي تحكمه)</p> <p>2- خطاب الضمان المصرفي</p> <p>3- الحساب الجاري</p> <p>4- الكفالات المصرفية، التحويل المصرفي.</p> <p>ويتم تناول هذا المساق من خلال الإطلاع على الجانب النظري والتطبيقي، وإعداد أبحاث وتقارير عمل لمناقشتها والتعقيب عليها لإثراء الفكرة التحليلية في القانون، وبذات الوقت إجراء حلقات النقاش التفاعلية للموضوعات المطروحة للوصول إلى نتائج وتوصيات يتم تقديمها للجهات ذات العلاقة والإختصاص.</p>	
اسم المساق	قانون التحكيم E
رقم المساق	6320615
<p>يتضمن هذا المساق المفردات الآتية:</p> <p>المنهج العام: دراسة لاهم جوانب موضوعات التحكيم مثل اتفاق التحكيم وانواعه المبادئ الأساسية التي تحكم اجراءاته وكذلك القانون المطبق على الاجراءات او موضوع التحكيم وبطلان وتنفيذ حكم التحكيم</p> <p>المنهج الخاص: دراسة أحد الموضوعات السابقة مع التعمق أو أياً من الموضوعات الآتية: القانون الواجب التطبيق على منازعات التحكيم، التحكيم في الصناعة المالية الإسلامية. خصوصية القانون المطبق امام مراكز التحكيم الإسلامية، التحكيم في منازعات الملكية الفكرية، التحكيم في عقود التجارة الدولية والتجارة الالكترونية والمنازعات التجارية البحرية وأيضا التحكيم في المنازعات الدولية الرياضية، بالإضافة الى إشكالية ابطال حكم التحكيم ومشكلات تنفيذ احكام التحكيم الأجنبية مثل تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الباطل.</p>	

ب- المساقات الاختيارية سلة (القانون العام):

اسم المساق	القانون الإداري
رقم المساق	6110903
<p>يحتوي هذا المساق على مفردات تتعلق بالقانون الإداري الاقتصادي، وهي التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ماهية القانون الإداري الاقتصادي: تعريفه ونشأته وخصائصه ومصادره. - التنظيم الإداري الاقتصادي في مستوى المؤسسات المركزية والمؤسسات غير المركزية. - ومن خلال تناول الإطار القانوني لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، يتم التطرق إلى: <ul style="list-style-type: none"> o المبادئ المنظمة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، o آليات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، o مكانة المنافسة (القانون/والمؤسسات) في النشاط الاقتصادي، o تناول دور الدولة في المجال الاقتصادي. - كما يتعرض هذا المساق لموضوع القطاع العام الاقتصادي: <ul style="list-style-type: none"> o تعريفه، خصائصه، نشأته وتطوره، o علاقته بتطور وظائف الدولة o مفهوم المؤسسة العام الاقتصادية 	

القوانين المنظمة للقطاع العام مفهوم النظام العام الاقتصادي مفهوم السلطات الإدارية المستقلة.	اسم المساق
قانون العقوبات	رقم المساق
6210104	
<p>خصص هذا المساق لدراسة بعض مسائل قانون العقوبات بقسميه العام والخاص دراسة معمقة: بحيث يحتوي على مسائل من: قانون العقوبات العام بقسميه الجريمة والعقاب، وعلى مسائل من قانون العقوبات الخاص بقسميه جرائم الاعتداء على الأموال، وجرائم الاعتداء على الأشخاص.</p> <p>ويتضمن دراسة معمقة لأحد موضوعات القانون الجنائي مثل: النظرية العامة للقصد الجنائي، فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية، العقوبات البدنية وأثرها في محاربة الجريمة، السياسة الجنائية المعاصرة: دراسة مقارنة</p>	
القانون الدولي العام E	اسم المساق
6220105	رقم المساق
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: يتضمن دراسة بعض الموضوعات المهمة في القانون الدولي العام مثل: المناطق البحرية في القانون الدولي للبحار، المسؤولية الدولية، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.</p> <p>المنهج الخاص: يتضمن دراسة معمقة لموضوع أو أكثر من موضوعات القانون الدولي العام مثل: حصانة الدولة، خلافة الدول، التصرفات المنفردة للدولة، التنمية المستدامة في القانون الدولي، القانون الدولي للفضاء.</p>	
التشريعات المالية والاقتصادية	اسم المساق
6110315	رقم المساق
<p>يتناول المساق:</p> <p>دراسة معمقة لبعض موضوعات النظم والتشريعات الاقتصادية والمالية المعاصرة مثل العلاقة بين السياسة الضريبية والنظم الاقتصادية المطبقة، وعلاقة السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية والاستثمار، كذلك تشريعات المنافسة والإحتكار ومكافحة الإغراق، ويراعي التركيز على الجوانب الجديدة في مجال التشريعات الاقتصادية والمالية، مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة.</p>	
القانون الدستوري والنظم السياسية	اسم المساق
6210316	رقم المساق
<p>يتناول هذا المساق: موضوع مصادر القانون الدستوري.</p> <p>ويحتوي على دراسة معمقة في المفردات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مفهوم مصادر القانون والتمييز بين المصادر المادية والمصادر الشكلية للقانون. • المصادر المادية للقانون الدستوري، وخاصة: التاريخ والسياسة والدين وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والإيماء الدستوري. • المصادر الشكلية للقانون الدستوري، سواء كانت مصادر رسمية ومكتوبة (الدستور، المعاهدات الدولية المصادق عليها، النصوص التشريعية، اللوائح والتنظيمات)، أو مصادر غير مكتوبة (العرف الدستوري، المبادئ العامة للقانون، فقه القضاء، الفقه الدستوري). • أهمية ضمان علوية الدستور، وخاصة: <ul style="list-style-type: none"> ○ المؤسسة الدستورية المكلفة بضمان علوية الدستور وحمايته، ○ الآليات المعتمدة لضمان علوية الدستور، ○ الآثار المترتبة عن القرارات الصادرة بضمان علوية الدستور واحترامه. 	
القانون الدولي الإنساني E	اسم المساق

رقم المساق	6220417
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: التعريف بالقانون الدولي الانساني، التطور التاريخي لنظرية الحرب ، تطور مفهوم النزاع المسلح الدولي وغير الدولي ،الاتفاقيات المنظمة للقانون الدولي الانساني.</p> <p>المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لموضوع او أكثر من موضوعات القانون الدولي الانساني مثل: الشركات العسكرية الخاصة في النزاع المسلح- استخدام التقنيات العسكرية المتطورة في النزاع المسلح(الطائرات المسيرة)- مبادئ القانون الدولي الانساني- مشاركة الكيانات من غير الدول في النزاع المسلح – حماية السكان المدنيين اثناء النزاع المسلح.</p>	
اسم المساق	التشريعات الضريبية
رقم المساق	6220318
<p>يتناول هذا المساق:</p> <p>أهم الجوانب التنظيمية للتشريعات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة كتوضيح صنف الإيرادات العامة السيادية، وصنوف الإيرادات العامة غير السيادية. وتحليل سيادة الدولة المالية التي تمارسها الدولة في المجال الضريبي، مع التركيز على الدور الحاسم للضرائب في المالية العامة، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية</p>	
اسم المساق	الجرائم المستحدثة
رقم المساق	6320519
<p>خصص هذا المساق لدراسة ك</p> <p>بعض مسائل الجرائم المستحدثة في التشريعات الجزائية الخاصة، بحيث يحتوي على مسائل من القانون الجزائي العام بقسميه الجريمة والعقاب ، كما يحتوي هذا المساق دراسة نماذج من بعض الجرائم المستحدثة منها الجرائم الإلكترونية من خلال تعريفها، أركانها، صورها وأنواعها، الفرق بينها وبين الجرائم التقليدية وفقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وكذلك الجرائم المتصلة بالموضوعات المستحدثة مثل الجرائم التي تتصل بالذكاء الاصطناعي أو حماية المستهلك الإلكتروني أو غسيل الأموال عبر وسائل التواصل الاجتماعي.</p>	
اسم المساق	قانون الإجراءات الجزائية
رقم المساق	6320521
<p>يحتوي هذا المساق على المفردات التالية:</p> <p>المنهج العام: دراسة المبادئ العامة للإجراءات الجزائية خلال مراحل جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والمحاكمة، وطرق الطعن في الأحكام مع التركيز على المبادئ ذات الصلة بالموضوع محل التدريس في المنهج الخاص.</p> <p>المنهج الخاص: يتناول دراسة الأحكام الخاصة بسير الدعوى الجزائية، وقواعد الإثبات خاصة في نماذج من الجرائم المستحدثة، وطرق الطعن في الأحكام وعلى أن تكون الدراسة معمقة ومقارنة وتركز على الموضوعات الحديثة في التخصص مثل بدائل الدعوى الجزائية الأمر الجزائي والصلح في المواد الجزائية وغيره"، وكذلك حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي، من حيث تناوله لقواعد الإثبات الجنائي في النظم القانونية المقارنة، ويقوم مدرس المساق باختيار أحد هذه الموضوعات.</p>	